آخر تقليعاته .. الدفع بعناصره إلى الاعتصامات

«المشترك» يستغل الأسعار للكيد السياسي

• قضية الغلاء ومثلها قضية المتقاعدين آخر تقليعات «المشترك» لدغدغة عواطف عناصرها والدفع بهم إلى الشارع لهدف سياسي.. بعيداً عن الحلول والمعالجات والآليات المفترضة التي من شأنها أن تكون لصالحه أولاً وأخيراً.

برلمانيون يقرأون لـ«الميثاق» مؤشرات الاستغلال الحزبي والكيد السياسي في قضية الأسعار التي لجأت إليها هذه الأحزاب نتيجة الافلاس الذريع.. فماذا قالوا؟

استطلاع/ توفيق الشرعبي

العجي:

على «المشترك» أن يقدم حلولاً

جباري:

بعض الشعارات تثير النعرات المقيتة

نجيب:

«المشترك» يُزايد على لقمة عيش المواطن

الحذيفي:

المشكلة الاقتصادية محسوسة والمعارضة تصعّدها لمكاسب سياسية!!

برلمانيون: المعارضة مفلسة ولا تستطيع أن تقدم شيئاً للوطن

○ في البدء أشار النائب سنان العجي إلى أن المعارضة لجأت لمثل هذه الطريقة نتيجة إفلاسها لأنها لم تستطع أن تقدم شيئاً للوطن أو أن تعارض لما تعنيه المعارضة وهو تصحيح الاعوجاج ولكنها تستغل الفرص وتستغل ظروف الناس وتعمل على هذا الأساس، وإلاّ لما كان هناك داعٍ لهذه المظاهرات وأضاف: جميع الناسً يعرفون أن هناك غلاءً عالمياً.. وأنا لا أدافع هنا عن الحكومة.. مشيراً إلى وجوب تثبيت الأسعار وأن تكون هناك أجهزة رقابية على كافة احتياجات الناس وبالذات السلع الغذائية الأساسية.. مؤكداً أن هذا لايعني بأي حال من الأحوال استغلالها لظروف سياسية واستغلال قوت المواطن في مثل هذه التظاهرات غير المبررة.

ونوه إلى أن هناك أسعاراً مرتفعة والكل متضرر منها سواءً الحكومة أو الأحزاب أو المواطن.. إلاّ إذا كان الأخوة في المشترك يعتبرون أن الغلاء هو على المعارضة وأن الحزب الحاكم لايمسه الغلاء ولا يأكل ولا يشرب فهذا شيء آخر!!

وأضاف العجي: ما نتمناه أن يكون النقد نقداً بناءً وأن تكون المسيرات والمظاهرات منطقية ولاتكون لها نوايا تختلف عما يخرج من أجله المواطن.. فالمواطن برأيي إذا خرج إلى الشارع فخروجه من أجل كيس البر أو الدقيق لكنه يتحول إلى ما بعد هذا الكيس إلى شعارات للأسف الشديد تؤثر على الثوابت الوطنية.. وهذا ما يجب أن نتجنبه.. واعتبر سنان العجي هذه التصرفات من قبل المعارضة في زيادة البلبلة وكأنهم يريدون من هذا أن يكسبوا المواطن من خلال قوته على حساب شعبية المؤتمر الشعبي العام.. لكننا نقول لهم إن المؤتمر الشعبي العام يتعامل مع الجميع بمصداقية ويحقق ما يعجز الآخرون عن تحقيقه.. منوهاً إلى أن المعارضة دائماً ما تصطاد في الأشياء البسيطة التي يفترض ألا تتبناها بهذه الطريقة..

مشيراً إلى أن المفترض على «المشترك» أن يقدموا حلولاً قادرة على تثبيت الأسعار ولا نقول تخفيضها حتى لاتكبر عليهم المسألة.

حلول واقعية

○ وبخصوص انعقاد الدورة الثانية للجنة الدائمة وما خرجت به تجاه هذه المسألة قال سنان العجي: اعتقد أن الكل من أعضاء الدائمة فرغ ما بجعبته وطرح كثيراً من المعالجات.. وأضاف: فعلاً البيان الختامي للدورة اشتمل على كثير من الحلول التي نتمنى أن تخرج إلى حيز التنفيذ، وكانت حلولاً واقعية ولاتعمل على تعييش المواطن من خيال.

مؤكداً أن الحكومة جادة في إيجاد الجهاز الرقابي للمتلاعبين بالأسعار من التجار لأننا لانوافق الحكومة بأن الغلاء العالمي هو سبب كل ما وصل إليه الغلاء في بلادنا لأن الغلاء العالمي نسبي.. وأشار العجي إلى أن ما نخشاه هو أن يكون هناك تجار يميلون إلى خلق البلابل ويتعاملون مع أحزاب اللقاء المشترك والجهات الأمنية تحميهم والمطالبة سلمية فهذا دليل على التمدن والتحضر والقوة في الأداء الحكومي، لكن كما قلنا العيب في بعض الدعاوى والشعارات التي تسيئ للديمقراطية والوحدة الوطنية واليمن بشكل عام..

ليس بيد الجميع

○ من جانبه يرى النائب محمد نجيب أن غلاء الأسعار ليس بيد الحكومة ولا بيد الشارع ولابيد المعارضة وهذا ما أكده فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حينما دعا المعارضة إذا كان لديها حلول أو معالجات لهذه المشكلة فنحن مستعدون لتسليمهم الحكومة..

وأضاف: أن المعالجة الآن ليس بأن نثير الشارع بقضية ليست بيد الحكومة أو المعارضة أو الشارع نفسه ولكن المطلوب أن نطالب الحكومة بعمل استصلاح زراعي.

وأشار نجيب إلى أن المعارضة عاجزة عن معالجة هذه القضية لكن هناك أهدافاً لأشخاص أرادوا خدمة أياد أجنبية فقاموا باستغلال هذه القضية ومثلها قضية المتقاعدين التي رغم أنها عولجت إلاّ أنهم مايزالون مصرين على استغلال هذه الورقة لكي يخلقوا مشكلة ويحققوا أهدافاً ضيقة تمس بالثوابت الوطنية، لأنهم لايرضون باستقرار البلد.

وأكد نجيب من أن أحزاب المشترك يستغلون ضعف المجتمع وطيبته، ويزايدون على لقمة عيشه.. منوهاً إلى أن اللجنة الدائمة في اجتماعها لامست القضية بموضوعية وبدافع الحفاظ على القوت الضروري.

لافتاً إلى أن هناك حدوداً وإمكانات حيث لايستطيع أحد أن يعمل شيئاً أكثر مما هو ممكن.. وأكد إلى أن الحكومة لوكان بيدها معالجة الأسعار فلن تقصر ولن تتهاون في هذا الجانب اطلاقاً.

تركيز سياسي

○ النائب عبده الحذيفي كانت له إضافة لما طرحه زملاؤه حيث قال: حسب قناعتي اعتقد أن المعارضة تركز على الجانب السياسي قبل الجوانب الأخرى في كل شيء ولو كانت لديها موضوعية لطرحت القضايا حزمة واحدة يستطيعون من خلالها اقناع الناس بالتفاعل مع تلك القضايا.

وأضاف: عندما تجعل المعارضة «أحزاب المشترك» من القضايا العامة وسيلة لتصعيد ردود أفعال الشارع بقصد مكسب سياسي فهذا تنتفي منه الموضوعية ويصبح كلاماً فيه نوع من المزايدة..

وأشار إلى أن المشكلة الاقتصادية في بلادنا محسوسة من كل الناس وهناك أخطاء لايستطيع أحد إنكارها لكن المعارضة ممثلة في وسائلها الإعلامية تحديداً تركز على هدفها السياسي وتغفل كثيراً من القضايا.

الذين يخونهم التعبير في كثير من الأمور.

الاعتصامات مكفولة

○ النائب عبدالعزيز جباري كان له رؤية خاصة وطرح آخر حيث قال: أعتقد أنه شيء طبيعي أن تدعو المعارضة الناس إلى الاعتصامات والمطالبة بحقوق ومحاولة عرقلة اداء الحكومة لأن هذا طبيعي وفي أي نظام برلماني في العالم يحصل مثل هذا الكلام.. وأشار إلى أن الأهم هو ماذا نعمل نحن في الحكومة؟

واعتبر جباري الاعتصامات والمطالبة بالحقوق شهادة بأن البلد فيه ديمقراطية وحرية تعبير ومطالبة بالحقوق وعدم وجود قمع ومصادرة للحريات، وهذا يدل على قوة الديمقراطية وهو مكفول لهم في الدستور والقانون.. وبخصوص ما إذا كان للمعارضة أهداف معينة من وراء هذا التحريض قال جباري: نحن لانستطيع أن نشكك بنوايا الآخرين إلاّ إذا كانت شعاراتهم تمس بالدستور والقانون فهذا ما لايرضى عنه أحد ينتمي للوطن لأن بعض الشعارات هدفها إثارة النعرات والمشاكل..

معتبراً الاعتصامات والتظاهرات السلمية مصدر قوة لأداء الحكومة ومحسوباً للقيادة السياسية وللمؤتمر الشعبي العام لأنه عندما تخرج الناس إلى الشوارع

اقتصاديون لـ«الميثاق»:

مسيرات (المشترك) صفقة مع سماسرة المعارضة

المواطنون يهتفون: اين «القُطمة» يا مشترك..؟!

□ كشف عدد من الاقتصاديين ان أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك تسعى من وراء تنظيم المسيرات إلى محاولة اقلاق الأسواق وإفشال الجهود المبذولة لضبط أسعار القمح والدقيق وذلك عبر إثارة الزوابع حول مسيراتها في سياق صفقة خطط لها سياسياً، ويجري تنفيذها مع تجار تابعين لهم تهدف إلى اخفاء القمح والدقيق بدرجة أساسية من محلاتهم، واسناد عمليات البيع للسماسرة ليبالغوا في الأسعار..

خصوصاً وانهم يستغلون قدوم الشهر الكريم لمضاعفة أرباحهم عبر أساليب النصب والاحتيال والغش لهثاً وراء الكسب على حساب لقمة عيش المواطنين..

واستغرب المختصون بالشأن الاقتصادي من اختفاء قُطم الأرز والسكر والدقيق الفاسد والتي يحاول دائماً حزب الإصلاح عبرها ان يشتري أصوات الناخبين والناخبات لمرشحيه أو مرشحي بقية أحزاب المشترك.. وعندما ترتفع أسعار مثل هذه السلع وغيرها عالمياً تسعى هذه الأحزاب لمضاعفة معاناة المواطنين بمحاولة خلق حالة من القلق لديهم لشراء وتخزين كميات كبيرة من القمح والدقيق تزيد من حاجاتهم ليتمكنوا بعد ذلك من المغالاة في أسعارها..

وقالوا: إن عجز أحزاب اللقاء المشترك عن تقديم بدائل عملية لمعالجة مشكلة أسعار القمح والدقيق- ولو عبر «القُطم» التي يستخدمونها اثناء الدعايات الانتخابية- تؤكد أن هذه الأحزاب لاتكترث لمصالح المواطنين أو الوطن، وإنما تلهث وراء مصالح خاصة تلبي اهواء قياداتها..

وأضافوا: إن مقاطعة الجماهير لأحزاب اللقاء المشترك اتسعت أكثر مما كانت عليه من قبل لتمتد إلى صفوف منتسبيها هذه المرة بسبب السياسات الحمقاء التي تتبعها، ويتأكد ذلك جلياً في عزوف الغالبية عن حضور مسيراتها.. مشيرين إلى أن مسيرة تعز على سبيل المثال لم تحضرها من العناصر النسائية إلا امرأة واحدة.. وسبق ان أشارت إلى ذلك بكل صراحة إحدى الصحف الأهلية في أحد اعدادها الصادرة قبل أيام وفي صفحتها الأولى..

مؤكدين ان مزايدات «المعارضة» باتت مفضوحة لدى بسطاء الناس الذين خُدعوا بهم أكثر من مرة، إلى درجة ان من يحضرون بعض مسيراتهم يطالبونهم «بالقُطم» أولاً.. في حملة سخط تنتقد مايزعمونه من أباطيل حول قضية الأسعار التي باتت تتحدث عنها كل وسائل الإعلام العالمية، ولاتحتاج إلى من يزايد عليها، بقدر ما تفضح أساليبهم التضليلية والخادعة أمام المواطنين الذين مايزالون مخدوعين بهم..

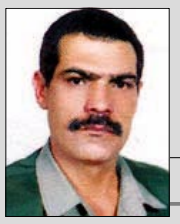

الاشتراكي.. إلى أين..؟

يحيى علي نوري

□ التناقضات الشديدة التي تعتري مواقف قيادات الاشتراكي والتي تجاوز كثير منها المنطق والموضوعية وسجلت أعلى درجات التشدد والتمترس في مواجهة الآخر، لا تعكس سوى مشهد فوضوي بات يمثل كارثة على الحزب الذي أضحى بسبب هذه التناقضات مهدداً أكثر من أي وقت مضى بالانقراض من الخارطة السياسية والحزبية اليمنية.

إن فشل الحزب الاشتراكي الذريع في التعاطي مع مسؤولياته الوطنية برؤية سياسية ثاقبة يؤكد عدم مقدرته على صناعة القرار السياسي والحزبي الذي يستند على أدبيات وأجندة سياسية ورصيد ضخم من التجربة التي يتطلع من خلالها باتجاه المزيد من الحراك والفاعلية وهو ما يؤكد حقيقة ما ذهب إليه العديد من المهتمين والمتتبعين لمسيرة الاشتراكي من أن الحزب ومنذ انطلاقته قد جمّد مبدأ الحوار المسؤول عبر مختلف تكويناته وقنواته وفضّل الاندفاع نحو فرض إدارته الشمولية وأخضع مواقف الحزب إزاء مختلف قضايا الشأن الوطني لعقليته الشمولية والاحادية في قراراته سواءً تلك المتصلة بالشأن الوطني أو بشأنه الداخلي.

الأمر الذي هيأ مناخات ملبدة بالغيوم وساقت الحزب غير مرة إلى اتون الصراع والتطاحن بين قياداته المتشددة والتي فضلت الاستمرار بهذا النهج الدموي على حساب مُثل وقيم الحوار المسؤول الذي لو أخذت به لأعفت نفسها والوطن الكثير من المآسي والتداعيات الخطيرة.

وبما أن التناقض الشديد في آراء ومواقف القيادات الاشتراكية بات يمثل تراثاً انعكس على سلوكها ولم تعد بمقدورها التحرر منه، فإنها للأسف الشديد تسير اليوم على نفس هذه الخطى بالرغم من عظمة ما شهدته الساحة اليمنية من تحولات ومتغيرات تاريخية كان ينبغي على قنوات الحزب السياسية والتنظيمية التعامل معها لاثبات قدرتها على تحقيق تحول مهم وتاريخي في مسيرة الحزب فتخرجه من دائرته الشمولية، إلى دائرة المدرسة الديمقراطية الداخلية وجعل هذه الممارسة المدماك القوي الذي من خلاله يمكن للحزب تنمية الممارسة الديمقراطي قولاً وفعلاً وأداة فاعلة يستعين من خلالها في صناعة قراراته السياسية والحزبية بما يثبت حيويته وفاعليته في الحياة اليمنية عموماً.

قد يقول قائل: إن الحزب الاشتراكي اليمني وخاصة بعد مرحلة قيام الجمهورية اليمنية وما نتج عنها من تطورات تاريخية على صعيد الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد شهد الحزب نقلة مهمة على صعيد تعاطيه مع هذه الاشتراطات والمتطلبات المهمة لتحقيق المواكبة مع قضايا الشأن الوطني كنتيجة حتمية للتفاعلات التي شهدتها حياة الحزب الداخلية الجديدة والتي أفرزت جميعها العديد من الوثائق السياسية والتنظيمية ووقف أمامها الحزب آخر مؤتمر عام له، إلاّ أن هذا القول ووفقاً لمعطيات المشهد السياسي والتنظيمي الذي يعيشه الحزب حالياً يؤكد ان الحزب قد تعامل مع هذه المتطلبات بصورة سطحية لاتعكس قناعاته الحقيقية وبمعنى أدق ان ما أبداه من تعاط مع مبدأ الرأي والرأي الآخر داخل صفوفه وتكويناته لم يكن سوى مجرد اقنعة يخفي وراءها عقليته الجامدة وحنينه إلى ماضيه الشمولي.

وأبرز دليل على هذا الاستنتاج هو ان مواقف الحزب إزاء مجمل القضايا الوطنية لاتمتلك رؤية عميقة ومستوعبة تماماً لكافة أبعاد الصورة الكاملة للحدث السياسي والحزبي الذي تشهده خشبة المسرح السياسي اليمني والمتسمة بدراماياتها المتسارعة، وظلت مواقفه تعبر عن حالة سطحية سرعان ما اعتراها الفشل والإخفاق..

ومن أمثلة ذلك ان ما يدعيه الحزب اليوم من ثقافة وطنية وحدوية هائلة تنامت عبر مسيرته لم نجد ما يؤكد على الواقع وبدرجة عالية من الوضوح والشفافية هذا الإدعاء.

حيث يجد المتتبع والراصد لمواقف الحزب إزاء قضية الوحدة اليمنية وبالرغم من إدراك الحزب وقياداته بكونها أعظم قضية استراتيجية لليمن بأن الحزب ووفقاً لتصوراته الشمولية يندفع بإتجاه التعاطي مع هذا الهدف باتجاه معاكس لمعاني ومُثل وقيم الوحدة بكون قضية الوحدة اليمنية تعد من أعظم قضايا شعبنا الاستراتيجية فإن الحزب ووفقاً لاستنتاجات عقليته الشمولية يهرول بالاتجاه المعاكس لمعاني ومُثل وقيم الوحدة متخذاً مواقف مهزوزة من قضية الوحدة بمعنى انها مواقف قادرة للأخذ والرد يحاول من خلالها تحقيق مكاسب سياسية ودون أي اكتراث منه برغم علمه برفضها القاطع بأي مساس بالوحدة ومهما كانت المبررات والحيثيات.

ان استمرار الحزب على هذا المنوال قد أثر كثيراً على طبيعة علاقاته بمختلف التنظيمات والأحزب السياسية الفاعلة للوطن بل وخلق لنفسه واقعاً مأساوياً ليس على الوطن وإنما على نفسه، حيث زادته هذه المواقف احتقانات داخلية وجعلته يظهر على خشبة المسرح السياسي بالمنزوي بعيداً عن معطيات الحياة اليمنية الجديدة.. ويسجل لنفسه من خلالها المزيد من الاغتراب والبُعد والانزواء مع الهموم والتطلعات الحقيقية لأبناء وطن الـ٢٢ من مايو..

ومن أبرز المؤشرات الخطيرة لهذا الانزواء ما نجده في حالة شلل ذريع تعاني منها تكويناته وجعل نشاطها مقتصراً على مناسبات إصدار البيانات الجوفاء بغرض الدعاية السياسية والإعلامية.

وهذا الجمود لم يأت عفوياً وإنما جاء نتيجة لتهاون متعمد من قبل قيادات في الحزب تحرص على قطع سبل الاتصال والتواصل بين قادات الحزب وتكويناته خاصة في العديد من المحافظات التي نجد فيها تفاعلاً ما مع الحزب وهو تفاعل تنظر له هذه القيادات بخشية وتخوف كبيرين ناتجين بفعل ما تتبعه أي هذه القيادات من سياسات ومواقف وتطلعات باتجاه ما تسميه «بالمسألة الجنوبية».

ولايختلف اثنان يتمتعان بعقل ورؤية سديدة وصائبة في ان هذا المسلك الخطير للحزب والذي عبر عنه مضامين بيانه الأخير والذي دلل وبكل ثنايا مفرداته بأن العقلية السياسية للحزب في حالة غيبوبة أو بالأحرى ان الحزب في حالة موت سريري وصحوته منها تحتاج إلى معجزة حقيقية تحدث من داخله حتى تعيده إلى بداية طريق الصواب طريق مسيرة الوطن اليمني في الديمقراطية والمشاركة الشعبية..

خلاصة: إن كل ما نلمسه اليوم من ضجيج اشتراكي ومن حالات تخبط وارتباك لقيادات الحزب بالإضافة إلى تسارع عملية التحولات والمتغيرات التي شهدتها الساحة اليمنية على صعيد الحياة السياسية والحزبية وما تفرزه هذه التحولات من معطيات وما تفرضه من متطلبات واشتراطات لتحقيق المواكبة معها جميعاً تمثل قضايا بل معجزات يستحيل على الاشتراكي السير نحو الأمام دون التعاطي معها بإرادة وعزيمة سياسية لا تلين.. وهو ما يؤكده المشهد الحزبي المهزوز، والذي يضع تساؤلاً مفاده.. الاشتراكي إلى أين؟

وهو تساؤل تؤكده مجمل الدلائل المتوافرة لدينا عن الحال السياسي والتنظيمي المنهار للاشتراكي بأن الحزب أصبح قاب قوسين أو أدنى من إعلان وفاته بصورة رسمية وهو ما يتطلب على ما تبقى من عقلاء في الحزب، التفكير مبكراً عن صيغة حزبية جديدة إن كان مازال لديهم رغبة في خوض غمار تجربة حزبية جديدة تستند لمُثل وقيم اليمن الجديد الديمقراطي الموحد.